

No.
Date ٢١٩٩٧/١٢/٢٦

الرقم ٩٧/٨٢٣
التاريخ ٢٦/٨/١٤١٨

الختام

سعادة الأمين العام
الم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ،

نشر إلى مشروع معيار المحاسبة المالية للزكاة وضريبة الدخل الذي أعده المكتب ، كما نشير إلى بيان الملاحظات الذي استلمه المكتب من الهيئة في ١٩٩٧/٩/١٥ ، الذي أفادت الهيئة أنها تلقتها من ذوى الاهتمام . لقد تم النظر في تلك الملاحظات وأثرها على مشروع المعيار الذي سبق تقديمها إلى الهيئة وتم تعديل المشروع في أجزاء محدودة منه بما جاء في الملاحظات المتعلقة بصياغة الفقرات .

أما ما يتعلق بجوهر المعيار حول المعالجة المحاسبية للزكاة أو الضريبة من حيث كونها مصروفاً يتاثر به صافي دخل المنشأة أو اخضماً من حقوق الملك ، فقد تم الشرح تفصيلاً في الدراسة المرفقة . مشروع المعيار عن أسس ومبررات ما انتهى إليه المعيار حول المعالجة المحاسبية الملائمة .

نرى أن تقوم الهيئة بالحصول على رأى مصلحة الزكاة والدخل حول معاملة شركات الأشخاص من حيث اعتبارها مستقلة عن مالكيها فيما يتعلق بالزكاة أو الضريبة ، فإن كان الأمر كما جاء في فقرة ٦/١ من الدراسة المرفقة بالمشروع حيث جاء مقتضى "غير كل من نظام الزكاة ونظام ضريبة الدخل في المملكة بين شركات الأشخاص من ناحية أخرى ، فيعتبر الأول وحدة واحدة ذات كيان قانوني مستقل لها شخصية اعتبارية مستقلة عن أصحاب رأس المال الخاضع للزكاة أو ضريبة الدخل على أرباح الشركات بهذه الصفة ، حسب الأحوال ، أما شركة الأشخاص فلا يعتبرها النظام وحدة واحدة ذات كيان قانوني مستقل عن مالكيها ولا تخضع للزكاة أو الضريبة بهذه الصفة وإنما تخضع شركاؤها للزكاة أو الضريبة بصفتهم الشخصية كمالكيها" . فنرى أن تبقى المعالجة المحاسبية كما وردت في مشروع المعيار ، وإن

(١) النظر المادة الثالثة من المرسوم الملكي رقم (٥٧٦) بتاريخ (١٤١٣٧٦هـ) الموافق (١٠/١٩٥٦م) ، والنشر الدورى رقم (٦) لعام ١٣٧٨هـ الصادر من مصلحة الزكاة والدخل بتاريخ (١٤١٣٧٨/١٠/١٧هـ) الموافق (١٩٥٩/٤/٢٦م) بشأن "كيفية معاملة شركات الأموال وشركات الأشخاص من الناحية الضريبية" ، والنشر الدورى رقم (٢) لعام ١٤٠٠هـ الصادر من مصلحة الزكاة والدخل بتاريخ (١٤٠٠/١١/٢٦هـ) بشأن "كيفية ربط الضريبة على الشركات في شركات الأموال الأجنبية أو شركات الأموال المختلفة عند تعدد نشاطاتها التي تمارسها في المملكة".

الراشد - محاسبون ومراجعون قانونيون
Al-Rashed CPAs

كان الامر غير ذلك نأمل الحصول على توضيح لمعاملة مصلحة الزكاة والدخل لشركات الاموال وشركات الاشخاص في نظامها ليتم إعادة النظر في مشروع المعيار في ضوء ذلك ، وقد أرفقنا مشروع الخطاب المقترن توجيهه إلى مصلحة الزكاة والدخل .

وتقبلوا تحياتنا ،

الراشد
محاسبون ومراجعون قانونيون
عبدالعزيز راشد بن إبراهيم الراشد